

Distr.: General
21 November 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البنود ١٣٥ و ١٤٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد

التقرير الثامن عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية

المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/478) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إبقاء الجمعية على علم، سنوياً، بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع التخطيط المركزي للموارد، أو موجاً. وكان معروضاً على اللجنة أيضاً التقرير المرحلي السنوي الثامن لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/74/153)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وأجرت اللجنة أيضاً تبادلاً للآراء مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.



ثانياً - التقرير المرحلي السنوي الثامن لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ مشروع الأمم المتحدة للتخطيط المركزي للموارد

٣ - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن تقريره المرحلي السنوي الثامن أعد على أساس مراجعة أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٩ وأنه يغطي مسائل حوكمة المشروع وإدارته ورسده؛ ونشر العمليات والخصائص الوظيفية للتوسعة ٢ لنظام أموجا وحالة العمليات والخصائص الوظيفية المنشورة وأدائها التشغيلي؛ وإعادة تنظيم فريق المشروع وتعميم نظام أموجا؛ وتقدير تكاليف نظام أموجا وفوائده. ويذكر المجلس أن تقريره يتضمن أيضاً نتائج عملية التدقيق من حيث تكنولوجيا المعلومات في ضوابط التطبيقات والمسائل المتعلقة بجودة البيانات في مجال تجهيز المدفوعات (A/74/153، موجز، الفقرة ١٣). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على ملاحظات المجلس وتوصياته في سياق مناقشتها لكل موضوع، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه. وتثني اللجنة على جودة تقرير مجلس مراجعي الحسابات، وترحب أيضاً بتضمينه تدقيقاً من حيث تكنولوجيا المعلومات في ضوابط تطبيقات نظام أموجا في مجال تجهيز المدفوعات. وتتوقع اللجنة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تنفيذاً كاملاً في الوقت المناسب.

ثالثاً - التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد

٤ - يشير الأمين العام إلى أن تقريره المرحلي الحادي عشر عن حالة تنفيذ نظام أموجا يتضمن أحدث المعلومات عن التقدم المحرز منذ صدور تقريره المرحلي العاشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (A/73/389). وتشمل القضايا الرئيسية التي يتناولها التقرير ما يلي: (أ) إدارة المشروع وحوكمته والإشراف عليه؛ و (ب) حالة المشروع؛ و (ج) إدارة التغيير؛ و (د) تحقيق الفوائد من تنفيذ نظام أموجا؛ و (هـ) التعميم؛ و (و) إدارة المخاطر؛ و (ز) الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠.

ألف - إدارة المشروع وحوكمته والإشراف عليه

٥ - في تقريره المرحلي السنوي الثامن، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن لجنة الإدارة زُودت في عام ٢٠١٨ بمعلومات مستكملة بشأن نظام أموجا في مناسبتين (أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٨) وأن اللجنة التوجيهية لم تجتمع إلا في ثلاث مناسبات (نيسان/أبريل وتموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٨). وأوصى المجلس بأن تؤدي لجنة الحوكمة دوراً قيادياً أكثر استباقياً، نظراً إلى البيئة المعقدة والصعبة لتنفيذ التوسعة ٢ لنظام أموجا واقتراب المواعيد المقررة لنشر نظام أموجا (A/74/153، الفقرات ١٤-٢١). وتشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات شواغله بشأن التوجيه المقدم إلى المشروع وطريقة الإشراف عليه في عام ٢٠١٨. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى حوكمة مشروع أموجا والإشراف عليه بشكل فعال ومستمر، فضلاً عن الحاجة إلى قيادة قوية. وتوصي اللجنة بأن تحت الجمعية العامة الأمين العام على ضمان اضطلاع كل من لجنتي الحوكمة بدورها على نحو فعال والاجتماع على فترات منتظمة.

٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مدير مشروع أموجا كان في البداية يضطلع بوظيفة المراقب المالي بالنيابة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وأنه أخذ يضطلع بعد تعيينه مراقباً مالياً في شباط/فبراير ٢٠١٩ بكلا الوظائف حتى الآن. وبالنظر إلى الأهمية الحيوية التي تتسم بها مهام

الوظيفة التي يشغلها مدير مشروع أوموجا في ضمان فعالية التوجيه والتخطيط والإدارة اليومية للمشروع، وبالنظر أيضا إلى أهمية دور المراقب المالي، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن ألا يكون للترتيب الحالي أثر على التنفيذ الفعال للمهام في كلا الوظيفتين.

تخطيط المشروع ورصده

٧ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كررت، في قراراتها ٢٦٢/٧٢ و ٢٧٩/٧٣، تأكيد الحاجة إلى تخطيط المشاريع وإدارتها بصورة محكمة من أجل كفالة أن يبقى مشروع أوموجا في مساره الصحيح دون مزيد من التعطيل والتأخير. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات عدداً من أوجه القصور في استخدام مكتب إدارة مشروع أوموجا للأداة البرمجية لإدارة المشاريع في التحضير للمشاريع الفرعية للتوسعة ٢. فعلى سبيل المثال: (أ) لم تشر خطط المشروع لعام ٢٠١٨ إلى جدول زمني واضح لإنجاز المشروع بأكمله، ولم تورد المهام المتبقية والوقت اللازم لتنفيذ المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ بالكامل؛ و (ب) لم تحدد أوجه الاعتماد المتبادل بين المهام على النحو المناسب وظل المسار الحرج للمشروع غير واضح؛ و (ج) لم تستخدم إمكانات أداة تخطيط المشاريع لتقدير تكاليف الموارد وحجم العمل المسند إلى الموظفين؛ و (د) لم يتم تحديث سجل المخاطر على فترات دورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ (A/74/153، الفقرات ٢٢-٢٨). وأبرز المجلس أهمية تخطيط المشروع ورصده بشكل محكم وشامل، لا سيما بالنظر إلى التحديات التي تواجه المشروع، بما في ذلك ضيق الجداول الزمنية واتساع نطاق الخصائص الوظيفية والتعقيدات التقنية التي تنطوي عليها الحلول المتعددة وتنفيذها بشكل متزامن. وأوصى المجلس بأن تعد الأمانة العامة خطط المشاريع الفرعية للتوسعة ٢، على نحو يحدد بوضوح فرادى المهام وما بينها من أوجه اعتماد متبادل، والمسار الحاسم لإنجاز المشروع وجدول زمنية مفصلة على مستوى المهام. وأوصى المجلس كذلك بأن يستخدم فريق المشروع تلك الخطط لرصد التقدم المحرز نحو إنجاز المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ بما يتماشى مع الجدول الزمني للمشروع.

٨ - وتشعر اللجنة الاستشارية بقلق بالغ إزاء استمرار وجود مواطن ضعف كبيرة في تخطيط المشاريع ورصدها في هذه المرحلة المتأخرة من عملية تنفيذ مشروع أوموجا. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بتخطيط المشاريع ورصدها بالكامل ودون تأخير.

باء - حالة المشروع

٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن النطاق الكامل لنظام أوموجا، حسبما هو مبين في التقرير المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، يشتمل على ما مجموعه ٣٢١ عملية، منها ١٢٢ في إطار أساس أوموجا و ٦٦ في إطار التوسعة ١ لنظام أوموجا و ١٣٣ في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا، تم تجميعها في ستة مشاريع منفصلة على النحو التالي: (أ) التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء؛ و (ب) جمع الأموال وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة؛ و (ج) إدارة شؤون الشركاء المنفذين؛ و (د) إدارة سلسلة الإمداد؛ و (هـ) إدارة القدرات النظامية؛ و (و) إدارة المؤتمرات والمناسبات.

١٠ - وفي تقريره المرحلي الحادي عشر (A/74/478)، يشير الأمين العام إلى أن فريق أوموجا ظل، منذ التقرير المرحلي العاشر، يركز بالدرجة الأولى على تنفيذ المشاريع الفرعية للتوسعة ٢، والترقيات الهامة للمعدات والبرامجيات الحاسوبية والتحسينات المستمرة التي لا تعتمد على حلول التوسعة ٢. ويورد التقرير لمحة عامة عن حالة المشروع في الفقرات من ٨ إلى ١١. وترد معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في تصميم وتطوير ونشر الحلول البرمجية لكل من المشاريع الفرعية الستة للتوسعة ٢ في الفقرات من ١٣ إلى ٦٢ من التقرير. ويتضمن المرفق الأول للتقرير موجزا لعمليات نشر نظام أوموجا في كل ربع سنة خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ويتضمن المرفق الثاني موجزا لعمليات النشر المقررة في عام ٢٠٢٠. ومع ملاحظة أن تقرير الأمين العام يوفر بعض المعلومات عن عمليات نشر المشاريع الفرعية الستة للتوسعة ٢، فإن المعلومات لا تكفي لضمان أن تتأكد اللجنة الاستشارية بقدر ما من الوضوح من مدى التقدم الفعلي المحرز نحو إنجاز كل من المشاريع الفرعية للتوسعة ٢. وطلبت اللجنة معلومات مستكملة عن النسبة المئوية لإنجاز مشروع أوموجا بأكمله والتقدم المحرز في إنجاز كل من المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ ولكن لم تتم موافاتها برد واضح.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٤٦/٦٧ على الحد الزمني المنقح للتنفيذ التام للنطاق الكامل لمشروع أوموجا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي الجزء سابع عشر من قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف، أعربت الجمعية عن أسفها للتأخر في تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا بشكل كامل، وطلبت عدة أمور فيما يتعلق بإنجاز المشروع، بما في ذلك أن يقوم الأمين العام بما يلي: (أ) مواصلة تنفيذ المشروع طبقا للجدول الزمني والميزانية الموافقة عليهما وتقديم معلومات مفصلة عن التنفيذ الكامل لنظام أوموجا في موعد أقصاه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية (الفقرة ٩)؛ و (ب) تقديم معلومات مستكملة شاملة في التقرير المرحلي المقبل عن الحلول المتبقية في مشروع إدارة سلسلة الإمداد (الفقرة ١٠)؛ و (ج) تقديم معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز نحو وضع الصيغة النهائية للمشروع ومعلومات مستكملة عن نفقات المشروع في التقرير المرحلي المقبل (الفقرة ١١)؛ و (د) بلوغ أهداف المشروع وتحقيق التنفيذ الكامل للمشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (الفقرة ٢٠)؛ و (هـ) تقديم خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة، بما يشمل التدابير الرامية إلى ضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا، في سياق تقريره المقبل (الفقرة ١٦)؛ انظر أيضا الفقرة ٢٠ أدناه).

١٢ - وتشعر اللجنة الاستشارية بقلق عميق لأن الأمين العام لم ينفذ النطاق الكامل لمشروع أوموجا تنفيذا تاما طبقا للجدول الزمني والميزانية الموافقة عليهما ولم يقدم خطة تعميم على نحو ما طلبته الجمعية العامة، ولأنه تقريره يتطلب تمديدا آخر للمهلة الزمنية للمشروع مع زيادة أخرى في تكاليف المشروع. وتلاحظ اللجنة كذلك أن تقرير الأمين العام لا يقدم معلومات شفافة عن التقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية للنطاق الكامل لمشروع أوموجا، بما في ذلك على وجه الخصوص تاريخ الإنجاز المتوقع وكذلك معلومات مفصلة بشأن الأنشطة المتبقية في المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ والجدول الزمني لإنجازها. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية، عند نظرها في هذا التقرير، خريطة طريق لإنجاز مشروع أوموجا بأكمله وكل من المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. ويجب أن تتضمن خريطة الطريق هذه المراحل الهامة والمنجزات المستهدفة الرئيسية لمشروع أوموجا بأكمله وللمشاريع الفرعية الستة للتوسعة ٢ إضافة إلى الجدول الزمني لإنجازها.

١٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تقرر الجمعية العامة إغلاق مشروع أوموجا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ وبأن تطلب إلى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ التام لمشروع أوموجا بحلول ذلك التاريخ. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم لنظرها، في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والسبعين، التقرير النهائي عن مشروع أوموجا الذي ينبغي أن يتضمن معلومات شاملة وشفافة ومفصلة عن التنفيذ التام لمشروع أوموجا ونفقات المشروع المتكبدة. ويجب أن يتضمن التقرير المرحلي النهائي أيضًا أحدث المعلومات عن إجمالي تكلفة ملكية النظام وعن تحقيق الفوائد (انظر الفقرات ١٥-١٧ أدناه).

١٤ - ويقدم التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام أيضا معلومات عن عمليات نشر نظام أوموجا الأخرى التي تشمل: (أ) بدء العمل بنظام أوموجا المنتقل الذي لم يكن مدرجا في النطاق الأصلي (A/74/478، الفقرات ٦٣-٦٦)؛ و (ب) دعم تنفيذ النظام الجديد لتفويض السلطة وإطار المساءلة ذي الصلة في نظام أوموجا على النحو المتوخى في الإصلاح الإداري للأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٦٧-٦٩)؛ و (ج) ترقية كامل برامجيات SAP ومعدات البنى التحتية في نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرات ٧٠-٨١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود الكبيرة اللازمة لرفع مستوى البنى التحتية ودعم إصلاحات الأمين العام. وتلاحظ اللجنة كذلك مع القلق ما ابلغ عنه من بدء العمل بنظام أوموجا المنتقل الذي لم يكن مدرجا في النطاق الأصلي (A/74/478، الفقرة ٦٣). وتشدد اللجنة على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لإنجاز المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تجنب أي توسيع في نطاق المشروع باستثناء العناصر اللازمة لكفالة تشغيل النظام بشكل سليم والتي لا تؤثر على الجدول الزمني أو تكاليف المشروع.

جيم - تحقيق الفوائد من تنفيذ نظام أوموجا

١ - تحقيق الفوائد

١٥ - في تقريره المرحلي السنوي السابع، قدم مجلس مراجعي الحسابات عددا من التوصيات بشأن خطة لتحقيق الفوائد من نظام أوموجا. (A/73/169، الفقرة ٣٨). وفي تقريره المرحلي السنوي الثامن، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه يجري إعداد خطة تحقيق الفوائد وأوصى بوضعها في صيغتها النهائية على سبيل الأولوية. وفي قرارها ٢٧٩/٧٣ ألفت (الجزء السابع عشر، الفقرتان ١٣ و ١٤)، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام الإسراع بإنجاز خطة واقعية لتحقيق الفوائد وأن يبلغ في تقريره المرحلي المقبل عما تم في هذا الشأن. وفي تقريره المرحلي الحادي عشر، يشير الأمين العام إلى أن خطة لتحقيق الفوائد من نظام أوموجا تمت صياغتها في عام ٢٠١٨. ويشير أيضًا إلى أنه تم إصدار إطار على مستوى المنظمة لنظم إدارة الفوائد يوفر معيارًا أكثر صرامة لضمان إمكانية تتبع الفوائد، وأن خطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا سيتم تعزيزها ومواءمتها مع الإطار الجديد ونقلها إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال من أجل تنفيذها. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام الإسراع في وضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا وفي تنفيذها وتقديم معلومات مستكملة في تقريره النهائي عن مشروع أوموجا.

٢ - إجمالي تكلفة الملكية

١٦ - في تقريره المرحلي السنوي الثامن، اعتبر مجلس مراجعي الحسابات أنه من الممكن تنقيح تقديرات إجمالي تكلفة الملكية، وأوصى بما يلي: (أ) ضرورة إعادة تقييم تقديرات التكاليف غير المباشرة من خلال النظر في تحديد تكلفة معيارية موحدة تُطبق على نطاق جميع الجهات القيّمة على العمليات والنظر في خط الأساس الصحيح من أجل تحقيق التحسينات المستمرة؛ و (ب) إدراج تكاليف التدريب للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠ في إجمالي تكاليف الملكية؛ و (ج) إعداد تقدير شامل لتكاليف الصيانة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠ (A/74/153، الفقرات ١٤٤-١٤٦). وفي تقريره المرحلي الحادي عشر، يشير الأمين العام إلى أن إجمالي تكلفة الملكية تم تحديثه مع الأخذ في الاعتبار، قدر الإمكان، توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/74/478، الفقرة ١٢٧).

١٧ - وفي الجدول ٢ من تقريره المرحلي الحادي عشر، يبين الأمين العام أن إجمالي تكلفة الملكية المقدر للفترة ٢٠٠٨-٢٠٣٠ سيزيد بما مقداره ٦٠١ ٥٤٠ ١٥ دولاراً عن المبلغ المقدر البالغ ٤٢٩ ٢٢٥ ١٤٤ دولاراً، الوارد في التقرير المرحلي العاشر (A/73/389)، ليصل إلى ١ ٤٢٩ ٧٦٦ ٠٣٠ دولاراً. وفي المرفق الثالث لتقريره، يوفر الأمين العام بيانا تفصيليا لنفقات المشروع المباشرة حسب الفترة والمرحلة، على نحو يميز بين تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين. وتوفر المعلومات التكميلية المصاحبة للتقرير تفاصيل إضافية تشمل ما يلي: (أ) توزيع لنفقات المشروع المباشرة حسب السنة وفترة الإنفاق ومرحلة المشروع^(١) والنواتج المحققة في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٩؛ و (ب) توزيع للتكاليف غير المباشرة حسب عمليات النشر من حيث العدد اللازم من الموظفين ومن أشهر عمل الفرد والتكاليف ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن إجمالي تكلفة الملكية مستمر في الازدياد مع حالات التأخير المتعاقبة في المشروع. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وضع الصيغة النهائية للتقديرات المتعلقة بإجمالي تكلفة ملكية نظام أوموجا، مع مراعاة توصيات مجلس مراجعي الحسابات، فضلا عن الانتقال المقبل لجميع عناصر نظام أوموجا إلى مرحلة الصيانة عقب إغلاق المشروع.

دال - التعميم

١٨ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل تقديم خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة، بما يشمل التدابير الرامية إلى ضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا. وفي تقريره المرحلي السنوي الثامن، أوصى مجلس مراجعي الحسابات الأمانة العامة بأن تعطي الأولوية لإعداد خطة لتعميم نظام أوموجا (A/74/153، الفقرة ١٥٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام لا يقدم خطة مفصلة للتعميم على نحو ما طلبته الجمعية العامة.

١٩ - وفي تقريره المرحلي الحادي عشر، يشير الأمين العام إلى أن وظائف واجهة النهاية الخلفية للبنية التحتية وأمن تكنولوجيا المعلومات قد أدمجت بالفعل في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل ما يتصل بذلك من ميزانيات وإدارة العقود. ويشير كذلك إلى أن تقريره يقدم معلومات عن

(١) بما يشمل بدء المشروع؛ وتصميم العمليات؛ وأساس أوموجا؛ وأوموجا - الإدماج؛ والتحسينات المستمرة ودعم الإنتاج؛ والتوسعة ٢ لنظام أوموجا.

وظائف تحقيق الكفاءة في الأعمال اللازمة للوصول ببرنامج نموذجي للتخطيط المركزي للموارد إلى "مرحلة الاستقرار" عندما يتم تشغيل نطاقه الوظيفي، وكذلك عن عمليات النشر ووظائف الدعم (A/74/478، الفقرات ١٢٨-١٤٨).

٢٠ - وفيما يتعلق بالتمويل، يشير الأمين العام، في تقريره المرحلي الحادي عشر، إلى أن الترتيب الحالي المتعلق بتقاسم التكاليف الذي اعتمده الجمعية العامة لتنفيذ مشروع أوموجا سيتعين إعادة النظر فيه للوصول بنظام التخطيط المركزي للموارد إلى مرحلة الاستقرار وتعديله ليتخذ شكل نموذج مختلط باستخدام مزيج مرجح من الميزانية والنفقات وعدد الموظفين، يتم تنفيذه بدءاً من فترة الميزانية لعام ٢٠٢١. ويشير كذلك إلى أن المنهجية وأساسها المنطقي سيتم تقديمهما في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١، مع مراعاة أيضاً الآثار المترتبة على برامجيات الاشتراك السحابية الذي تم الحصول عليها مؤخراً (انظر A/74/478، الفقرتان ٤٦ و ١٥٠). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١ اقتراحاً مفصلاً بشأن المنهجية التي يتعين تطبيقها في تقدير تكاليف نظام أوموجا خلال فترة الصيانة عقب إغلاق المشروع، فضلاً عن خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة لضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا (انظر قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٧٩).

٢١ - وفي تقريره المرحلي الحادي عشر، يشير الأمين العام إلى أن المشروع ما فتى ينظم منذ عام ٢٠١٦ تدريباً متخصصاً لموظفيه من أجل ضمان وجود القدرات المؤسسية اللازمة لدعم نظام أوموجا، بما في ذلك ما يقرب من ٩٦٠ دورة تدريبية تقنية تبلغ تكلفتها حوالي ٣,٤ ملايين دولار، وأن الاستثمار في التدريب أدى إلى انتفاء الحاجة إلى بائع للحصول على خدمات موظف معني بتكامل النظم من أجل بناء جميع الحلول للمشاريع الفرعية للتوسعة ٢ وتخفيض التكاليف المتصلة بنقل المعارف من المتعاقدين (A/74/478، الفقرة ١٥٩). وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز وتشجع الأمين العام على مواصلة بذل هذه الجهود بهدف تقليل اعتماد المشروع على المتعاقدين والخبراء الاستشاريين الخارجيين.

هاء - مسائل أخرى

٢٢ - في تقريره المرحلي السنوي الثامن، أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه لاحظ عدداً من أوجه القصور في ضوابط التطبيقات المتعلقة بوظائف تجهيز مدفوعات البائعين المنشورة في إطار أساس أوموجا والتوسعة ١. وتشمل أوجه القصور هذه، على سبيل المثال، عدم أتمتة تنفيذ مقترحات الدفع اليومية وغياب فحص لكفاية الرصيد المصرفي ضمن النظام. ولاحظ المجلس أيضاً مشاكل في تعهد البيانات المرجعية مثل وجود عدة بائعين في الخانة المقابلة للحساب المصرفي نفسه، بما في ذلك تشارك الموظفين والبائعين التجاريين في أرقام الحسابات المصرفية نفسها. ولاحظ المجلس أنه في ٥٠٤ حالات، كان لبائعين وموظفين أرقام الحسابات المصرفية نفسها، وفي ٣٠ من هذه الحالات، تشارك موظف وبائع تجاري في رقم الحساب المصرفي نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن افتقار نظام أوموجا إلى خاصية وظيفة لتحديد الغرض من عملية الدفع يتطلب تدخلاً يدوياً يفاقم، في حال عدم إنجازه في الوقت المحدد، خطر فشل عمليات الدفع (A/74/153، الفقرات ٧٧-٨٥). وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء طبيعة أوجه الضعف التي حددها مجلس مراجعي الحسابات وترى أنها تفاقم مخاطر الغش وتتطلب اهتماماً فورياً، بما في ذلك تعزيز الضوابط الداخلية لإتاحة تجنب هذه المشاكل في المستقبل. وتوصي اللجنة بأن

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام معالجة المسائل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات في مجال تجهيز مدفوعات البائعين وتنفيذ توصيات المجلس ذات الصلة على سبيل الأولوية، وتقديم تقرير عن التدابير المتخذة في تقريره النهائي عن مشروع أوموجا.

واو - الاحتياجات من الموارد لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٢٣ - يورد الجدول ٣ من التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام موجز الاحتياجات المقدرة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، مصنفة حسب فئة الإنفاق. وحسبما هو مبين، فبالنسبة لعام ٢٠١٩، تبلغ الميزانية المعتمدة ٥٥ ١٣٦ ٤٠٠ دولار، والنفقات المتوقعة ٤٢ ٤٠٢ ٤٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مستخدم قدره ١٢ ٧٣٤ ٠٠٠ دولار. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغت النفقات ٢٦ ٤٠٦ ٥٠٠ دولار، وبلغت النفقات المتوقعة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ما مقداره ١٥ ٩٩٥ ٩٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن النفقات المتبقية في عام ٢٠١٩ تشمل ما يلي: (أ) حوالي ٢,٨٥ مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين؛ و (ب) الدفعة الأولى البالغة ٢,٥ مليون دولار للعقد المتعلق بخدمة الاشتراك في التخطيط المتكامل للأعمال المبرم مع شركة SAP (A/74/478، الفقرات ٤٣-٤٩)؛ و (ج) مبلغ ٢,٧٥ مليون دولار لدعم شركة SAP لمنتجات SAP الأخرى المنشورة في إطار نظام أوموجا؛ و (د) حوالي ٥,١ ملايين دولار لتمديد ٣٠ عقدا من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه لضمان استمرار توفر المتعاقدين ذوي الخبرة؛ و (هـ) مبلغ إضافي قدره ٠,٧٥ مليون دولار في إطار مختلف أنواع النفقات التشغيلية الأخرى، مثل الاتفاقات الخاصة بمستوى الخدمة لعمليات دعم المكاتب التي تُقدم الفواتير عنها في نهاية السنة، واللوازم والمواد، والسفر والتدريب. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن نمط الإنفاق في مشروع أوموجا ليس خطيًا نظرًا إلى أن العديد من مصروفاته تتطلب التزامات مسبقة لتسهيل التفاوض، والتزامات مبكرة بالتمويل لضمان الدعم المناسب للبرامجيات، وضمان توافر المتعاقدين المهرة في الوقت المناسب وبشكل مستمر، بما يشمل تأمين عقودهم وتأشيراتهم بشكل مسبق.

٢٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن الرصيد غير المستخدم البالغ ١٢ ٧٣٤ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٩ يعزى أساسا إلى أن الاحتياجات كانت أقل مما كان مدرجا في الميزانية تحت كل من بند: (أ) الخدمات التعاقدية (٨,٣ ملايين دولار)، بسبب انخفاض متوسط عدد المتعاقدين شهريا ومتوسط أجر العمل بالساعة لكل متعاقد^(٢)، فضلا عن التأخير في نشر وحدتي تخطيط الطلب وتخطيط شبكة الإمداد في إطار مشروع التوسعة ٢ الفرعي لإدارة سلسلة الإمداد نتيجة الوقت الإضافي اللازم لإبرام العقد المتعلق بخدمة الاشتراك في برامجيات SAP (A/74/478، الفقرات ٤٣-٤٩)؛ و (ب) تكاليف الموظفين الأخرى (١,٩ مليون دولار)، يعزى ذلك في معظمه إلى انخفاض عدد موظفي المساعدة المؤقتة العامة خلال عام ٢٠١٩، وهو ما يتوقف على قدرة موظفي المشروع الأساسيين على تحمل مسؤوليات إضافية ويختلف على مدار العام باختلاف احتياجات المشروع؛ و (ج) الوظائف (١,٥ مليون

(٢) أبلغت اللجنة الاستشارية أن تكاليف الخدمات التعاقدية آخذة في الانخفاض منذ الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بما في ذلك انخفاض في متوسط عدد المتعاقدين شهريًا من ١١٠ متعاقد في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٤٤ متعاقدًا في عام ٢٠١٩ وانخفاض في متوسط الأجر بالساعة لكل متعاقد من ١٩١ دولارًا في عام ٢٠١٦ إلى حوالي ١٣٢ دولارًا في عام ٢٠١٩، مما أدى إلى انخفاض عام في متوسط التكاليف اليومية للخدمات التعاقدية من ١٤٩ ٧٣٦ دولارًا في منتصف عام ٢٠١٦ إلى ٣٧ ٩٦٤ دولارًا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

دولار) بسبب الصعوبات في تعيين الموظفين ذوي المهارات المطلوبة، فضلا عن أن تكاليف وظيفة مدير المشروع برتبة أمين عام مساعد لم تعد مدرجة في ميزانية مشروع أوموجا (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

٢٥ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٣٥ ٣٧٨ ٠٠٠ دولار. ومع مراعاة الرصيد غير المستخدم المتوقع أن يبلغ ١٢ ٧٣٤ ٠٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠١٩ والذي يُقترح ترحيله إلى عام ٢٠٢٠، فإن صافي الاحتياجات الإضافية لعام ٢٠٢٠ يبلغ ٢٢ ٦٤٤ ٠٠٠ دولار. وترد مبررات الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ في الفقرات من ١٥٩ إلى ١٧٠ من التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات مستكملة عن النفقات المتكبدة في عام ٢٠١٩ والرصيد غير المستخدم المتوقع في نهاية عام ٢٠١٩.

٢٦ - وإن صافي الاحتياجات الإضافية المقترحة البالغ ٢٢ ٦٤٤ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠٢٠ سيرفع مجموع تكاليف المشروع المباشرة من مبلغ ٥٤٣ ٧٤١ ٦٠٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩ إلى مبلغ ٥٦٦ ٣٨٥ ٦٠٠ دولار في عام ٢٠٢٠ (انظر A/74/478، الجدول ٤). وتأسف اللجنة الاستشارية لأن تمديد موعد إنجاز المشروع سوف يستلزم احتياجات إضافية وزيادة أخرى في تكاليف المشروع. وبالنظر إلى النقص في الإنفاق في عام ٢٠١٩، وكذلك ضرورة إعطاء الأولوية إلى المشاريع الفرعية للتوسعة ٢ وتجنب أي خصائص وظيفية خارجة عن النطاق، توصي اللجنة الجمعية العامة بتخفيض الموارد المقترحة بنسبة ٣ في المائة (١ ٠٦١ ٣٠٠ دولار) من ٣٥ ٣٧٨ ٠٠٠ دولار إلى ٣٤ ٣١٦ ٧٠٠ دولار.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٧ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٧٤ من التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا منذ صدور التقرير المرحلي العاشر؛

(ب) أن تعتمد الاحتياجات من الموارد البالغة ٣٤ ٣١٦ ٧٠٠ دولار لإنجاز المشروع في عام ٢٠٢٠؛

الميزانية البرنامجية

(ج) أن توافق على مبلغ قدره ٣ ٢٣٧ ٤٠٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، في إطار العنصر ١، مشروع التخطيط المركزي للموارد، من الباب الفرعي ٢٩ ألف، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، يمثل حصة تكاليف مشروع أوموجا في الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠؛

(د) أن تنقح الاعتماد المدرج في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ بتخفيض المخصصات في إطار الباب الفرعي ٢٩ ألف، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بمبلغ ١ ٢٢٨ ٧٠٠ دولار،

حساب دعم عمليات حفظ السلام

(هـ) أن تحيط علماً بأن احتياجات من الموارد قدرها ١٣ ٣٨١ ٣٠٠ دولار ستدرج في الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١؛

الموارد الخارجة عن الميزانية

(و) أن تحيط علماً بأن احتياجات قدرها ٤ ٩٦٤ ٠٠٠ دولار ستُمول من الموارد الخارجة عن الميزانية في السنة المالية ٢٠٢٠.

٢٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تقرر الجمعية العامة أن تعيد إلى الدول الأعضاء الرصيد غير المستخدم، إن وجد، عند إغلاق المشروع.